

TRENDS
Economic studies
ترندز
للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

ورقة علمية بعنوان

أثر التّدخُّل العسكري التُّركي في الشّمال السّوري على مستقبل العلاقات التُّركية السّورية

يحيى السيد عمر

مركز ترندز للدراسات الاقتصادية

مُؤسَّسة بحثية عِلْمية مستقلّة؛ تهتم بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية. يعمل المركز على دراسة تأثيرات الأحداث الاقتصادية على الواقع السياسي والإستراتيجي في سوريا وعموم المنطقة، وتحليل تداعياتها وانعكاساتها. كما يُعنَى المركز بدراسة الواقع الحالي للبنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتحديد العلاقات فيما بينها بما يُشكّل دعمًا حقيقيًّا لصُنّاع القرار، ويُشكّل قيمة اقتصادية مضافة لرجال وروّاد الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

TRENDS Economic studies | ترندز للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

للتواصل مع المركز

info@trendsstudies.org
trendsstudies.org

جميع الحقوق محفوظة لمركز ترندز للدراسات الاقتصادية

فهرس

ملخص	4
مُقدّمة	5
المبحث الأول	
تركيا وسوريا بين التناقضات والتجاذبات	10
المَبحَث الثّاني	
أسباب التّدخُّل العسكري التُّركي في سوريا	16
المَبحَث الثّالث	
أثر التّدخُّل العسكري التُّركي على العلاقات التُّركية السّورية	21
خُلاصة واستنتاجات	27
قائمة المراجع	28

ملخص

تهدف هذه الورقة لدراسة أثر التّدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري على مستقبل العلاقات التُّركية السّورية، ولتحقيق هذا الهَدَف قامت الوَرَقة بدِراسة تاريخية سريعة للعَلاقات التُّركية السّورية، وابتدأت هذه الدّراسة بالعصر العُثْماني مرورًا بالعصر الحديث حتى الوصول للوقت الحالي، إضافةً لدراسة مستقبل الأزمة السّورية وبناء مصفوفات لاحتمالات الأزمة، ومصفوفة لاحتمالات مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري.

واعتمدت الوَرَقة على خليط من المناهج البحثية؛ وهي منهج الواقعية السّياسية، والمنهج الاستنباطي والاستقرائي.

وخلصت الدّراسة إلى أن مستقبل الأزمة السّورية يؤثر على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا، إضافة لأن الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري سيستمر في حال تفكُّك الدولة السّورية وتقسيمها، أو في حال انتصار المعارضة السّورية واستلامها الحكم في سوريا.

مُقدّمة

تُعدّ العلاقات التُّركية السّورية في إطارها العام من العلاقات المتذبذبة، فهي تتأرجح بين الوفاق والخلاف وإن كانت المحطات التي اختلف فيها البلدان تفوق بشكل ملحوظ على تلك التي اتفقا فيها، فسابقًا وفي ظل الحكم العثماني لسوريا كانت سوريا مصدر تهديد مستمر لاستقرار الدولة العثمانية، ولاحقًا وبعد تأسيس الدولتين التُّركية والسّورية شهدت العلاقات عدّة محطّات للتوتر، كان أخطرها عام 1998م، والتي كانت أن تنتهي بالحرب بين البلدين لولا الوساطة الإيرانية والمصرية.

في ظل حُكم حزب العدالة والتنمية لتركيا في بداية القرن الحالي شهدت العلاقات التُّركية تحسنًا واضحًا، وكانت توصف حينها بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين، ولكن وبعد الثورة السّورية عام 2011 عادت العلاقات للتوتُّر، وشهدت قطيعة دبلوماسية بين الحكومة التُّركية والحكومة المركزية في دمشق، وبلغ التعقيد المتصاعد بين البلدين ذُروته بعد التّدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري، والذي أتى تلبيةً لعدة مُتغيِّرات في الأزمة السّورية، منها تصاعد التهديدات للدولة التُّركية والتي مصدرها الأراضي السّورية، ومن هذه التهديدات تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتهديد الفصائل الكردية المسلحة، وتهديد تدفُّق موجات جديدة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التُّركية، وغيرها من الأسباب.

وفي ظل التعقيدات المتتالية المرتبطة بالأزمة السّورية، سياسيًّا وعسكريًّا، يبقى مستقبل العلاقات بين الدولتين التُّركية والسّورية غامضًا، وهذا الغموض يعود في جوهره لعدّة أسباب، منها غموض مآلات الأزمة السّورية، إضافة لطبيعة نظام

الحكم المستقبلي في سوريا، وغيره من العوامل، وتُعدّ قضية استقراء مستقبل هذه العلاقات بالغة الأهمية لناحية الاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، وذلك انطلاقًا من محورية الدور الذي تلعبه تركيا وسوريا، فالتوتر بينهما من شأنه زيادة مستوى التوتر في المنطقة، والعكس صحيح.

الإشكالية البحثية

بعد التّدخُّل العسكري التُّركي المباشر في الشَّمال السّوريّ؛ أخذت العلاقات التُّركية السّورية منعطفًا جديدًا، لا سيَّما أن هذا التداخل لاقى ردود فعل متباينة للغاية بين أطراف النزاع السوري بين مُؤيِّد ومُعارِض له، وهذا التعارض في المواقف السّورية يُعزّز من صعوبة تقدير طبيعة العلاقة المستقبلية بين الدولتين، واستنادًا على هذا الطرح تنطلق هذه الورقة في إشكاليتها البحثية والمتمثلة بـ "ما أثر التّدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري على مستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا"، وتستمد هذه الإشكالية أهمّيتها من أهمية العلاقات التُّركية السّورية ودورها في استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها، إضافةً لأهميّتها في إزالة الغموض الذي يكتنف مستقبل العلاقات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، كما تسهم هذه الورقة من خلال إشكاليّتها البحثية في تقديم تصوُّر أوّلي حول المستقبل السياسي للشرق الأوسط؛ وذلك لكون الأزمة السّورية تُمثِّل حاليًا العقدة الأهم في المنطقة.

ويشتق من الإشكالية البحثية عدّة تساؤلات، وتغطّي هذه التساؤلات مختلَف جوانب هذه الإشكالية، وتتمثَّل هذه التساؤلات بما يلي:

- **التّساؤل البحثي الأوَّل:** ما مستقبل العلاقات التُّركية السّورية بعد التّدخُّل العسكري التُّركيّ؟
- **التّساؤل البحثي الثّاني:** هل يسبّب التّدخُّل العسكري التُّركي في سوريا توترًا مستقبليًّا إضافيًّا على العلاقات التُّركية السّورية؟
- **التّساؤل البحثي الثّالث:** هل يسبّب التّدخُّل العسكري التُّركي في سوريا تحسنًا مستقبليًّا على العلاقات التُّركية السّورية؟

فرضيّات الدّراسة ومُتغيّراتها

تنطلق هذه الورقة في معالجتها لمشكلتها البحثية من عدّة فرضيات هي:

- **الفرضية الأولى:** يؤثّر التّدخّل العسكري التُّركي في سوريا على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا.
- **الفرضية الثانية:** يؤثّر التّدخّل العسكري التُّركي في سوريا إيجابًا على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثّر التّدخّل العسكري التُّركي في سوريا سلبًا على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا.
- الفرضية الرابعة: يُؤثّر مستقبل الأزمة السّورية على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا.

ولاختبار هذه الفرضيّات ستقوم الدراسة بتحديد مُتغيّرات البحث وتصنيفها إلى متغيرات مستقلة وتابعة ووسيطة، وفيما يلي تبيان المتغيرات:

- **المتغيِّر المستقلّ:** التّدخّل العسكري التُّركي في الشمال السوي.
- **المتغيِّر التّابع:** مستقبل العلاقات بين الدولتين التُّركية والسّورية.
- **المتغيِّر الوسيط:** مستقبل الأزمة السّورية.

ولتوضيح العلاقة السببية بين المتغيرات، وتحديد نطاق التأثير والتأثُّر نبيّن في الجدول التالي طبيعة العلاقة بين المتغيرات:

<table>
<tr><th>المتغيّر التابع</th><th>المتغيّر الوسيط</th><th>المتغيّر المستقل</th></tr>
<tr><td rowspan="2">مستقبل العلاقات بين الدولتين التُّركية والسّورية</td><td>مستقبل الأزمة السّورية</td><td rowspan="2">التّدخّل العسكري التُّركي في الشمال السوي</td></tr>
<tr><td></td></tr>
</table>

وفقًا لنموذج البحث أعلاه؛ فإن المتغير الوسيط، والمتمثل بمستقبل الأزمة السّورية يُعدّ متحكمًا ومؤثرًا غير مباشر على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، والتّحديد الدقيق لماهية المتغير الوسيط ستنعكس إيجابًا مخرجات الدّراسة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المتغيّر الوسيط يأخذ عدة حالات، وكل حالة تؤثر على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتّابع بشكل خاص، لذلك لا بد من تحديد الحالات التي من الممكن أن يأخذها المتغيّر الوسيط، وفيما يلي تبيان لهذه الحالات:

حالات المتغيّر الوسيط:

- الحالة الأولى: انتصار قوى المعارضة وسيطرتها على الحكم في سوريا.
- الحالة الثانية: انتصار الحكومة المركزية في دمشق واستعادتها السيطرة السّياسية والعسكرية على كامل الجغرافيا السّورية.
- الحالة الثّالثة: التوصُّل إلى حكومة توافقية تجمع مختلف المكوّنات السّياسية في الأزمة السّورية.
- الحالة الرابعة: تقسيم سوريا لكيانات مُتعدّدة خاضعة لنفوذ خارجي.

قد يكون من الصعوبة بمكان تحديد الحالة التي سيأخذها المتغير الوسيط، لا سيما في ظل تعقيد المشهد السياسي والعسكري في سوريا، ولذلك سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع في ظل جميع الحالات التي يأخذها المتغيّر الوسيط.

منهجية البحث

ولاختبار صحّة فرضيّات الدراسة ستعتمد الورقة على خليط من مناهج البحث، وتقسم المناهج المتبعة في هذه الورقة إلى جملتين؛ الجملة الأولى مناهج وظيفية، والأخرى مناهج بحثية، وفيما يلي تبيان لكلا المجموعتين من المناهج:

الجملة الأولى: المناهج الوظيفية

يُقصد بالمناهج الوظيفية المناهج البحثية ذات الصلة المباشرة بالبحث في عِلْم

السياسة، وتفرض الدراسة في هذا المجال اللجوء إلى منهج الواقعية السّياسية، وتستمد الواقعية السّياسية أهمّيّتها من كونها تَعْتمد على الحقائق العلمية والتّفكير العَميق والعقلاني، وتتضمّن طابعًا علائقيًّا بين العديد من المفاهيم والتّغَيُّرات، وينطلق هذا المنهج من أن الدّولة تقوم بأي فِعْل بهدف الحفاظ على مصالحها ومصالح شعبها ولو بالقوة، وهذا الأمر ينسحب على السياسة الداخلية والخارجية للدول.

الجملة الثانية: المناهج البحثية:

وهي مناهج داعمة لمنهج الواقعية السّياسية، بحيث يمكن القول بأن المنهج البحثي الرئيس في هذه الورقة يتمثل بمنهج الواقعية السّياسية، ويتم دعمه بمناهج بحثية ثانوية، وفيما يلي تبيان لهذه المناهج الثانوية.

- المنهج الأول: المنهج الاستقرائي، ويعتمد هذا المنهج على الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكُلّي، بمعنى الحُكْم على الكُل بما يوجد في الجزئيات، بحيث يكون الاستنتاج الجزئي مَدخلًا للتعميم الكُلّي.

- المنهج الثاني: المنهج الاستنباطي، ويختلف هذا المنهج عن الاستقرائي في الاتّجاه، فهو ينتقل من التّعميم إلى التّخصيص، ويقوم هذا المنهج على الانطلاق من المُسَلَّمات والبديهيّات والمعارف العامّة، ومِن ثَم الانتقال إلى الجزئيّات، ويُطلَق عليه أحيانًا اسم الاستدلالي أو الاستنتاجي.

ومُبرِّر اللجوء لمزيج من المناهج البحثية يتمثَّل في ضرورة تغطية مختلف جوانب البحث، لا سيما أن المنهجين الذين تم اختيارهما متعارضان في الاتجاه، وهو ما يمكن من تغطية تامة لكل جوانب الإشكالية البحثية، إضافةً لتقليل التحيُّز غير المقصود إلى حدوده الدنيا، فتعدُّد المناهج البحثية يُعدّ من أساسيات تخفيض مستويات التحيُّز غير المقصود.

المبحث الأول

تركيا وسوريا بين التناقضات والتجاذبات

تعد العلاقة بين الدولتين التُّركية والسّورية نموذجًا واضحًا للعلاقات المتذبذبة والخاضعة للعديد من التناقضات، وتتحكم عوامل عدة بها، بدءًا من العامل الجغرافي والديني والديمغرافي والتوجُّه السياسي العام، وهذه العوامل المتناقضة أدَّت -خلال القرون السابقة- لتذبذبات حادّة في العلاقة وذلك قبل الظهور الحديث للدولتين بشكلهما الحالي، وبعد ذلك.

وعمومًا يمكن القول -وكما أسلفنا في مقدمة هذه الورقة- فإنه يمكن وصف العلاقة بين تركيا وسوريا بالعلاقة المتذبذبة بين الوفاق والخلاف، وإن كانت الخلافات تتفوق على الوفاق؛ وذلك وبالنظر إلى طول الفترات التي ساد بها الخلاف بينهما، والتي وصلت لمرحلة الصدام العسكري المباشر لولا تدخل الوساطات الإقليمية، وذلك في عام 1998م، وفي عام 2020 أيضًا بلغ التوتر بين الدولة التُّركية والحكومة المركزية في دمشق مرحلة خطيرة، وذلك بعد إسقاط الجيش التُّركي عدّة طائرات عسكرية للقوات الحكومية السّورية، وقيام الأخيرة بقصف مواقع للجيش التُّركي، والتي سبَّبت مقتل أكثر من ثلاثين جنديًّا تركيًّا(1)، إلّا أن الصدام العسكري الشامل لم يحدث حتى الآن، وذلك ربما لعدم رغبة اللاعبين الدوليين بالانزلاق إلى حرب إقليمية واسعة النِّطاق في الشَّرق الأوسط.

إن تحديد مستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا يتطلب نظرة تاريخية للعلاقة بينهما، وذلك انطلاقًا من أن الإرث التاريخي للعلاقات بينهما لا بد أن يؤثر بشكل أو بآخر على حاضر ومستقبل العلاقات، لذلك وفي هذا المبحث سنسلِّط الضوء على تاريخ العلاقات بين الدولتين، واستعراض أهم وأبرز المحطات بينهما.

1. Syria war: Alarm after 33 Turkish soldiers killed in attack in Idlib. BBC. 20 February 2020, on site: https://cutt.us/CgDZ8

الجُذور التاريخية للعَلاقات التُّركية السّورية

لا يمكن تحديد نُقْطة زمنية لبَدْء العَلاقات التُّركية السّورية، وذلك لعِدّة أسْباب؛ أهمّها عدم وجود فصل تاريخي واضح بين الدّولَتَيْن، فتاريخيًّا كانت تركيا وسوريا إمّا ضِمْن دولة واحدة أو كانتا مُتداخِلَتَيْن جُغرافيًّا؛ فالحدود السّياسية الحالية هي نتاج لمُعاهَدات واتّفاقيّات حديثة العهد تعود جميعها لبداية القرن العشرين، بدءًا من اتفاقية سايكس بيكو التي رَسَمَت الحدود السّياسية الحالية لسوريا، إضافةً لاتفاقية لوزان التي رسمت الحدود السّياسية للدولة التُّركية الحالية، وحتى هذه الحدود شهدت بعض التّغَيُّرات كضم لواء إسكندرون "هاتاي" إلى الدّولة التُّركية عام 1939م. فهذه التّغَيُّرات في الحدود السّياسية للدَّولتين تجعل من الصُّعوبة بمكان تحديد نقطة زمنية لنشوء العَلاقات السّياسية، وعمومًا وفيما يتَّصل بهذه الوَرَقة فسنهتم بالعَلاقات بدءًا من العهد العُثْماني وصولًا للوقت الحالي، ففي ظِل الحكم العُثْماني كانت سوريا ولاية من ولايات الدّولة العُثْمانية، وحينها كان يُشار لسوريا بحدودها الطبيعية وليس بحدودها السّياسية الحالية، فكانت سوريا تشمل سوريا الحالية ولبنان وغالبية الأردن وفلسطين، هذا بشكلٍ عامّ، وكان يُشار إليها لسوريا الحالية ولبنان بشكل خاص.

تاريخيًّا كانت سوريا مصدرًا من مصادر التّهديد للدولة العُثْمانية، فقد شهدت عِدّة حركات انفصالية أهمّها حركة "جان بردي الغزالي" الثَّوْرة على العُثْمانيين، والّتي قَضَى عليها السلطان سليمان القانوني، ولاحقًا قامت حركة فخر الدين المعني الثاني في القرن السّابع عشر، والتي شَكَّلَت تهديدًا حقيقيًّا للدولة العُثْمانية آنذاك، وتم قَمْع حركة التّمَرُّد على يد السلطان العُثْماني مراد الرّابع(1). ولاحقًا وفي نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين نشطت في سوريا حركات سياسية وثقافية تدعو لاستقلال سوريا عن الدّولة العُثْمانية، وعند قيام ثورة الشَّريف حسين

1. Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. Brutish library, London, second published 2012, p5.

على الدّولة العُثْمانية عام 1916م أيّدت سوريا هذه الثَّوْرة(1)، وحمَّلت تركيا لاحقًا عدّة دول عربية منها سوريا مسؤولية هزيمة تركيا في الحرب العالمية الثانية.

استمر التّوَتُّر بين الدّولَتَيْن السّورية والتُّركية في ظِل الانتداب الفرنسي على سوريا، لا سيما بعد ضَم تركيا للواء إسكندرن "هاتاي" عام 1939م(2). وحتى بعد استقلال سوريا لم تَتحسَّن العَلاقات مع تركيا، بل بقي التّوَتُّر مُسَيطرًا على العَلاقات، وممّا ساهَم في تأزيم العَلاقات بين الدّولَتَيْن اتّجاه سوريا للمعسكر الشَّرْقي ممثلًا بالاتّحاد السوفييتي سابقًا، واتّجاه تركيا للمعسكر الغربي المُمَثّل بحلف شمال الأطلسي، وهو ما شَكَّل تباينًا واضحًا بالبِنْية الاجتماعية والسّياسية لنظامي الحُكْم في البلدين، وظهر هذا التّبايُن في النُّظُم السّياسية بشكلٍ واضح من خلال حِلْف بغداد الَّذي أُسِّس عام 1955م، وكانت تركيا أحد أقطابه، وهَدف هذا الحِلْف لإيقاف المد الشيوعي في منطقة الشَّرْق الأوسط، وعارضت سوريا هذا الحِلْف بشكلٍ مُباشِر(3)، كما ساهَم اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949م، ولاحقًا أقامت تركيا عَلاقات تعاون وطيدة مع إسرائيل، وهو ما رأت فيه سوريا تهديدًا لها لا سيما أنَّها كانت في حالة حرب مع إسرائيل.

استمرَّت العوامل التي سبَّبت تزايدًا في التّوَتُّر السّوري التُّركي، فظهرت أزمة مياه الفرات، عندما بالغت تركيا ببناء السُّدود على نهر الفُرات، والَّذي يُعْتَبر المصدر الرئيس للمياه العذبة في سوريا، ولضمان حقّها في مياه الفرات قامت سوريا بدَعْم حزب العُمّال الكردستاني المعارض لتركيا والَّذي شَن عِدّة عمليّات عسكرية واغتيالات داخل الأراضي التُّركية، وفتحت سوريا لهذه الحزب مراكز تدريب على الحدود السّورية التُّركية وفي مناطق البقاع اللبنانية إبّان النُّفوذ السّوري في لبنان(4)، وهو ما كاد

1. Teitelbaum, Joshua. Sharif Husayn ibn Ali and the Hashemite Vision of the Post-Ottoman Order: From Chieftaincy to Suzerainty. Middle Eastern Studies. Vol. 34, No. 1 Jan., 1998, p 112.

2. Yesiltas, Murat. NEIGHBORING A CIVIL WAR TURKEY'S BORDER SECURITY WITH SYRIA. Turkuvaz matbaacilik Yayincilik. 2015, p 15.

3. Yesilbursa, Behcet. The Baghdad pact. Anglo-American defense policies. Frank cass. 2005, p 9.

4. Orton, Kyle. The Secular Foreign Fighters of the West in Syria. SETA Foundation. Vol. 20, No. 3 Summer 2018, p 161.

أن يُسبِّب صدامًا عسكريًّا بين الدّولَتَيْن عام 1998م لولا الوساطة المصرية والإيرانية.

شَكَّلت بداية القرن الحالي نَقْلة جذرية في العَلاقات السّورية التُّركية، مع وصول حزب العدالة والتّنْمية إلى الحُكومة التُّركية، ووصول بشّار الأسد إلى السُّلْطة في سوريا، وشهدت العَلاقات بين البلدين انتعاشًا واضحًا اقتصاديا وسياسيًّا وحتى اجتماعيًّا، وتم إلغاء تأشيرات السَّفر بين البلدين، وتَم توقيع عشرات الاتّفاقيّات التجارية والاقتصادية والسّياسية والأمنية، وبلغ حَجْم التّبادُل التّجاري بينهما أكثر من 2 مليار دولار، وعدد الاتّفاقيّات المشتركة أكثر من 50 اتفاقية(1)، كما قامت تركيا عام 2007 بلعب دور الوساطة بين سوريا وإسرائيل، لذلك يمكن القول بأن العَقْد الأوَّل من القرن الحالي شهد ذروة العَلاقات الجَيِّدة بين تركيا وسوريا، وهي كما يبدو من السّياق التاريخي حالة استثنائية، فالنمط الغالب على هذه العَلاقات هو التّوَتُّر.

الثورة السّورية والعلاقات التُّركية السّورية

تُعدّ الثورة السّورية نقطةً فاصلةً في العلاقات التُّركية السّورية، فمنذ انطلاقتها عام 2011 وبعد أشهر قليلة بدأت تركيا بتقديم الدَّعم المباشر للمعارضة السّورية، لا سيَّما الدعم السياسي، من خلال فتح أراضيها أمام السياسيّين المعارِضين، والسماح بتنظيم المؤتمرات، وغيرها من أشكال الدعم السياسي، فعلى الأراضي التُّركية تم افتتاح فروع ومكاتب للمجلس الوَطَني السّوري، ولاحقًا مكاتب للائتلاف الوطني لقوى المعارضة السّورية، فخلال سنوات الثَّوْرة السّورية يمكن ملاحظة أن تركيا كانت الدّولة الأكثر احتضانًا لقوى المعارضة السّورية؛ ولاحقًا وبعد انتقال الثورة إلى المرحلة العسكرية قامت تركيا بتقديم الدعم العسكري واللوجستي للفصائل المعارضة المسلحة، وتَمَثَّل هذا الدَّعْم بإنشاء معسكرات لتدريب مقاتلي المعارضة

1. Akmehmet, Hande. The Costs of Turkey's Foreign Policy in Syria, Atlantic council, November 30, 2015, on site: https://cutt.us/2NmrR

على الأراضي التُّركية، إضافةً لتقديم السِّلاح للمُعارَضة، والَّذي أكَّدته مصادر أُمَمية إضافةً لقادة ميدانيّين في قوّات المُعارَضة السّورية(1).

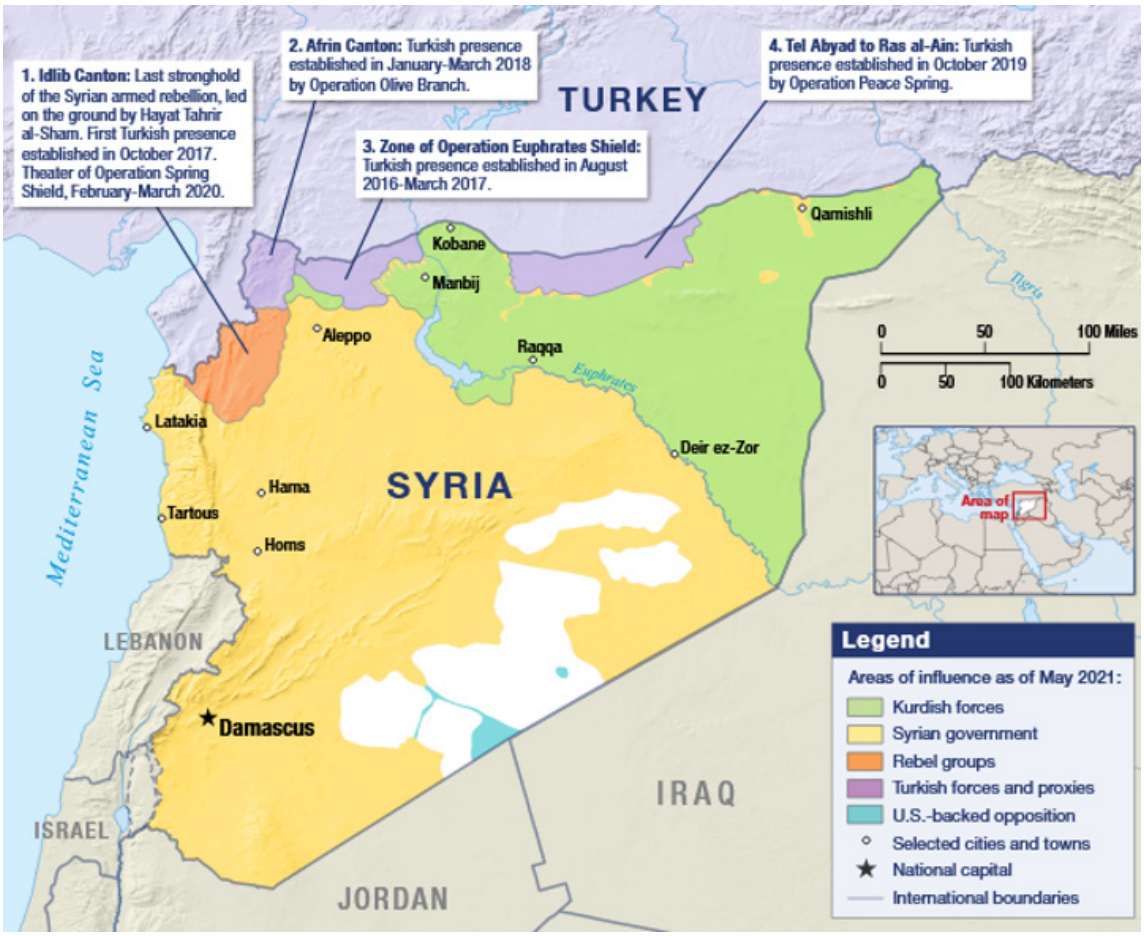
بقي التّدخُّل العسكري التُّركي في الأزمة السّورية غير مباشر حتى عام 2016، ففي هذا العام بدأت عملية درع الفرات ولاحقًا تبعتها عمليّات عسكرية أخرى في الشَّمال السّوري، وفي الجدول التالي تبيان للعمليات العسكرية التي شنَّها الجيش التُّركي في الشَّمال السّوري.

العملية	التاريخ	الأهداف
درع الفرات	2016	1. إبعاد خطر تنظيم داعش. 2. إعادة بناء معنويات الجيش التُّركي.
غصن الزيتون	2018	1. إبعاد خطر وحدات حماية الشعب الكردية. 2. تعزيز بناء معنويات الجيش التُّركي. 3. توفير بيئة حاضنة لتوطين اللاجئين السوريين.
نبع السلام	2019	1. منع تشكيل امتداد كردي على طول الحدود التُّركية.
درع الربيع	2020	1. إيقاف تقدُّم قوات الحكومة السّورية المركزية في دمشق. 2. منع تدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى تركيا.

جدول 0.1.1، العمليات العسكرية التُّركية في سوريا، المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:
Francesco, Siccardi. How Syria Changed Turkey's Foreign Policy. Carnegie Europe. Septemper 20201. On site: https://cutt.us/BJHQq

1. Turkish intelligence helped ship arms to Syrian Islamist rebel areas. Reuters, 21 May 2015, on site: https://cutt.us/k0e3D

وفي الخريطة التالية توضيح لمناطق انتشار القوات التُّركية في الشّمال السّوري، وتوضيح للمناطق الجغرافية الخاصة بكل عملية من العمليّات العسكرية التُّركية.



الشكل 0.1: خريطة الوجود التُّركي في الشّمال السّوري، المصدر:

Northern Syria security dynamic and the refugee crisis. Center for American progress, May 2021.

المَبحَث الثّاني

أسباب التّدخُّل العسكري التُّركي في سوريا

إن تحديد أسباب التّدخُّل العسكري التُّركي في سوريا يُعدّ خطوة رئيسة في اتجاه فَهْم أثر هذا التّدخُّل على مستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا، فأثر أي فعل عسكري أو سياسي يرتبط بشكلٍ عضوي بالأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الحدث، وانطلاقًا من هذا الطرح سيتم التّركيز في هذا المبحث على دراسة الأسباب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للتدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري.

الأسْباب الإستراتيجية

لسوريا أهمية إستراتيجية كبرى لتركيا، فهي البَوّابة الاقتصادية للعالم العربي، كما أنَّها تُمَثِّل عمقًا جيوبوليتيكيًّا لها، وتزداد أهمية هذا العُمْق الحيوي لتركيا في ظِل العَقَبات العديدة التي تواجه تركيا في الانتشار في مناطق أخرى، فكما أسلفنا في سياق هذه الوَرَقة فإن منطقة القوقاز تُعْتَبر محفوفة بالمخاطر السّياسية؛ نظرًا لحيويتها لروسيا، كما أن منطقة البلقان هي الأخرى ذات امتداد للاتّحاد الأوروبي، وممّا عزَّز أهمية سوريا بالنِّسْبة لتركيا تصاعد الخلافات بين تركيا والاتّحاد الأوروبي، وفشل تركيا في الانضمام له، ممّا دفَع الحُكومة التُّركية إلى تعزيز حضورها في الشَّرْق، حيث تُعْتَبر المُنافَسة أقل حِدّة، ولهذا سعت الحُكومة التُّركية لامتلاك أوراق عديدة في الأزمة السّورية تَحميها من أي تهميش مُحتَمَل من الفاعلين الدوليّين الكبار، وعلى رأسهم الولايات المتَّحِدة الأمريكية وروسيا، وتمثَّلت هذه الأوراق بقضية اللّاجِئين السّوريّين، والتهديد التُّركي بفتح الطريق أمامهم للعُبور إلى دول الاتّحاد الأوروبي، أمّا الأوراق الأخرى والتي تُعْتَبر الأكثر أهمية، فهي تدريب فَصائل المُعارَضة السّورية ودَعْمها لوجستيًّا، وهذا ما أعطى تركيا ثِقلًا على الأرض، إضافةً لاحتضانها الجسم الأهم من المعارضة السّورية.

ولكن وبعد عدّة سنوات من الأزمة السّورية بدأت الأوراق التُّركية تَفْقِد جزءًا من

أهميتها؛ وذلك نظرًا لتراجع دور المعارضة السّياسية، وتراجع الاعتراف الدولي بها، إضافةً لتشرذُمها الحادّ، فلم تَعُدْ تُشَكِّل ورقة ذات أهمية كبرى لا سيما بعد إهمال الدّول الكبرى لهذه المُعارَضة، وعلى صعيد ورقة الفصائل المُسلَّحة فهي الأخرى تَراجَع دورها؛ نظرًا للخسائر الميدانية الكبرى التي لحقت بها، وتنامي دور الفصائل المُتَشَدّدة على حساب هذه الفصائل، كما أن وَسْم بعض الفصائل بالإرهاب جَعَل من قضية الاعتماد عليها أمرًا محفوفًا بالمخاطر السّياسية لا سيما مِن قِبَل الولايات المتَّحدة الأمريكية والاتّحاد الأوروبي الَّذي صنَّف "هيئة تحرير الشام" (جبهة النُّصْرة سابقًا) كمنظَّمة إرهابية، وهذا ما أضعف هذه الورقة.

في ظِل هذه الظُّروف بات شَبَح إقصاء تركيا عن المشهد السّوري أمرًا واردًا، لا سيما أن العَلاقات الخليجية التُّركية لم تكن في أفضل أحوالها، والتي كانت تدعم فكرة إقصاء تركيا عن المشهد السّوري، ولذلك ولضمان استمرار الدور التُّركي، وضمان أنّ أيّ حلّ مستقبلي للأزمة السّورية لا بُد أن يأخذ المصالح التُّركية بعين الاعتبار؛ كان لزامًا على الحُكومة التُّركية التّدخُّل في الشَّمال السّوري، وتعزيز مواقع الفصائل الموالية لها، إضافةً لضمان وُجود حقيقي يحميها من أي تهميش مستقبلي، ويضمن مشاركة تركية في أي حل مستقبلي، وبالتالي ضمان وجود واقع سوري سياسي مستقبلي لا يتعارض مع مصالح تركيا، وهذا الأمر ينسجم بشكلٍ مباشر مع مبادئ الواقعية السّياسية التي تُحتّم على الدول الحركة بحرية وبمرونة لتحقيق المصالح الإستراتيجية والاستفادة من التغيرات الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها وضمان أمنها.

وفي ذات المحور شَكَّلت استعادة النّظام السَّيْطَرة على كامل مدينة حلب في نهاية عام 2016 ضربةً قاصمةً لجيش الفتح المُعارِض، والَّذي خسر غالبية قياداته وَجُزءًا كبيرًا من قواته البشرية في هذه المعركة، وهذا الأمر سبَّب إضعافًا للأوراق التُّركية، وذلك لأهمية مدينة حلب، إضافة لكون قوات النّظام كانت مُستَعِدّة لإعادة السَّيْطَرة على مناطق جديدة باتّجاه الشمال والاقتراب أكثر من الحدود التُّركية، وهذا الأمر أيضًا عزَّز من ضرورة التّدخُّل العسكري المباشر في الشَّمال السّوري.

الأسْباب الأمنية

سبَّبت الأزمة السّورية تهديدًا أمنيًّا مباشرًا لتركيا، فتعرَّضت الأراضي التُّركية لاعتداءات مباشرة، سواء كقذائف عابرة للحدود سقطت في الأراضي التُّركية أو من خلال استهدافات إرهابية للأراضي التُّركية، فعام 2016 على سبيل المثال والَّذي سبق أول عملية تدخُّل عسكري تُركي يُعْتَبر من الأعوام الدّامية في تركيا، أبرزها تفجير مطار أتاتورك والَّذي أدَّى لمقتل 41 شخصًا وإصابة 239 آخرين، واعتداء حي بيازيد في إسطنبول، والَّذي أدَّى لمقتل 11 شخصًا وتَبَنّاه حزب العمال الكردستاني، ومقتل 12 سائحًا ألمانيًّا في هجوم انتحاري في حي السلطان أحمد في إسطنبول، والَّذي تم تحميل مسؤوليته لتنظيم داعش(1)، إضافةً لعشرات الاعتداءات الأخرى، وهذا يوضّح بشكل جلي مقدار التهديد الَّذي تعرَّضت له تركيا جرّاء الأزمة السّورية. تصاعَد التّهديد الأمني الَّذي تتعرَّض له تركيا بعد وُصول تنظيم داعش إلى الحدود التُّركية، فسيطر على مناطق واسعة في شمال حلب، كمدينة الباب ومنبج وجرابلس وغيرها، وهذا ما عزَّز التّهديدات الأمنية لتركيا، ولعل التهديد الأهم والأخطر من وجهة النَّظر التُّركية هي تنامي قوة الفصائل الكردية، والتي باتت تُشَكِّل حاضنة لمشروع انفصال عن سوريا، وعلى الرغم من النَّفي المُتَكَرِّر للقيادة السّياسية الكردية لوجود أي نية انفصال لديها، إلّا أن هذا الأمر يُعْتَبر واردًا، وفي حال تم هذا الأمر فَسَيُشَكِّل دعمًا قويًّا للنَّزَعات الكردية الانفصالية داخل تركيا، كما سيُعزّز من قوة حزب العمال الكردستاني بعد وجود عُمْق ديمغرافي وسياسي وعسكري له في سوريا؛ كل هذه المُعطيات تُثير قَلَق الحُكومة التُّركية، وهو ما عزَّز ضرورة التّدخُّل العسكري التُّركيّ؛ وذلك لإبعاد الفصائل الكردية عن الحدود التُّركية، إضافةً لمنع وجود أي كيان كردي مستمر على طول الحدود السّورية التُّركية، فتقسيم مناطق السَّيْطَرة الكردية إلى قطاعات منفصلة يُضْعِف من فاعليتها، وبالتّالي يُقلّل من تهديدها وإن

1. Istanbul Ataturk airport attack: 41 dead and more than 230 hurt. BBC, 29 June 2016, on site: https://cutt.us/algjR

كان لا يلغيه، فالتّدخُّل العسكري التُّركي أدَّى لانقسام مناطق السيطرة الكردية إلى عدة كيانات متباعدة لا وصل جغرافي بينها، كمناطق السيطرة في الشمال الشرقي، وبعض المناطق المنفصلة في شمال شرق حلب، وهذا الفصل سبَّب إضعافًا للتهديد الكردي، وهذا الأمر اعتمدت عليه تركيا بشكلٍ واضح في تسويق تدخُّلها العسكري في الشَّمال السّوري لدى الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، وهذا ما لوحِظ من خلال تصريح الرئيس الإيراني روحاني عام 2019 بأن إيران تتفهَّم المخاوف التُّركية حيال الشَّمال السّوريّ(1).

السّياسة الدّاخِلية التُّركية

تعرَّضت حُكومة العدالة والتّنْمية لانتقادات داخلية حادّة مِن قِبَل المُعارَضة لطريقة تعاطيها مع الأزمة السّورية بشكلٍ عامّ، ولتعاملها مع قضية اللّاجِئين بشكل خاص، فسياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الحكومة التُّركية مع اللّاجِئين سبَّبت تدفُّق الملايين منهم إلى تركيا، ممّا عرَّض الاقتصاد التُّركي الكُلّي والجزئي لضغوط غير مسبوقة، وهو ما حاولت المعارضة التُّركية استثماره سياسيًّا، وعلى رأسهم حزب الشَّعب الجمهوري المُعارِض، والَّذي -ومنذ بداية الأزمة السّورية- ينتقد تعاطي حُكومة حزب العدالة والتّنْمية مع الأزمة السّورية، ويعتقد بأن التّعاطي الرسمي التُّركي مع الأزمة السّورية يهدف لتحقيق مصالح سياسية للحزب بعيدًا عن مصالح الدّولة التُّركية، وغالبًا ما حاولت المعارضة التُّركية الاستفادة من قضية اللّاجِئين السّوريّين في الضَّغط سياسيًّا على حزب العدالة والتّنْمية، إضافةً لمحاولة استثمار هذه القضية في الانتخابات البلدية، فغالبًا ما يُلاحَظ أن قضية اللّاجِئين السّوريّين تُعْتَبر إحدى أبرز القضايا التي تتناولها البرامج الانتخابية للمرشحين(2). وهنا ولتَوْضيح هذه القضية فإنَّه يمكن القول بأن خسارة حزب العدالة والتّنْمية لبلديات إسطنبول

1. Itzchakov, Doron. Turkey's Invasion of Syrian Kurdistan as Seen from Tehran. BESA Center Perspectives, No. 1,321, October 25, 2019, on site: https://cutt.us/RytD0

2. Fisuno□lu, Ali. Refugees and Elections: The Effects of Syrians on Voting Behavior in Turkey. International migration, Volume57, Issue2 April 2019, p 305.

وأنقرة في الانتخابات البلدية عام 2019 تعود للتباين في السّياسات الحزبية تجاه اللّاجِئين السّوريّين.

فقضية اللّاجِئين السّوريّين في تركيا باتت من القضايا المُهِمّة الَّتي يتم التّركيز عليها في تركيا، كما تُشَكِّل تهديدًا لشعبية حزب العدالة والتّنْمية وحتى لمستقبله السّياسي، وعلى ما يبدو فإن حزب العدالة والتّنْمية يُدْرك أن قضية اللّاجِئين قد تُهدّد مستقبله السّياسي، ولهذا يمكن القول بأن التّدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري، كان -بالإضافة للأسْباب السّابقة- مُتعلِّقًا بالمُتَغيّرات السّياسية التُّركية الدّاخِلية، فالمنطقة الآمنة التي أنشأتها تركيا في الشَّمال السّوري يمكن وصفها بأنها إخطار غير مباشر للأتراك بأنه من غير الضَّروري الانتظار لحين إيجاد حلّ سياسي للأزمة السّورية لإعادة اللّاجِئين السّوريّين، بل يمكن البَدْء بإعادتهم قبل حل الأزمة السّورية على اعتبار أن المنطقة الآمِنة في الشَّمال السّوري يمكن اعتبارها ملجأً مُؤقَّتًا لهم لحين حَل الأزمة السّورية.

إن الأسْباب السابقة تُشَكِّل مُجْتَمِعةً الدَّوافع الرئيسة للتَّدَخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري، وبالتّأكيد فهي ليست متساوية في التّأثير، فالثِّقل النِّسْبي لكل سبب قد يختلف عن الآخر، وقد يكون من الصُّعوبة بمكان تحديد الثِّقَل النِّسْبي لهذه الأسْباب

المَبحَث الثّالث

أثر التّدخُّل العسكري التُّركي على العلاقات التُّركية السّورية

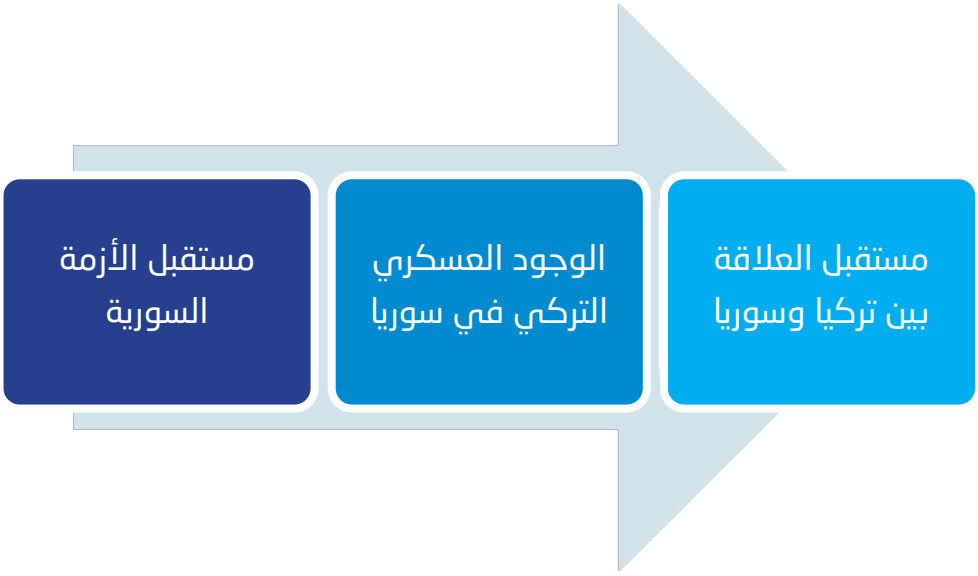
تتعدّد المناهج البحثية التي تتناول تحليل ودراسة العلاقات السّياسية بين الدّول، وإن كان منهج الواقعية السّياسية يُعدّ أبرز هذه المناهج وأكثرها انتشارًا من الناحية الأكاديمية والتطبيقية، وذلك كونه يقدّم تفسيرات منطقية للعديد من العلاقات، ويمتلك تفسيرات مُقنعة للعديد من التقلُّبات السّياسية والتّحالفات العسكرية التي تُعدّ سمةً مُهمّة من سمات العلاقات الدولية الحالية، ووفقًا لهذا المنهج فإن العداوة والتّحالف بين الدول يُبْنَى على تعارض أو تقاطع المصالح ليس إلا؛ وعليه ووفقًا لأدبيات هذه المنهج فإن استمرار الصّراع بين دولتين مرهون باستمرار الأسباب التي أدّت له، وفي ذات الوقت استمرار التحالفات مرهونة هي الأخرى باستمرار تقاطع المصالح، ففي أي لحظة تتعارض مصالح الدول المتحالفة فإنها وبدون مقدّمات تنتقل لمرحلة الصراع، والعكس صحيح.

وهذا الأمر ينسحب على جميع الدّول، وعلى العلاقات السّياسية بين تركيا وسوريا، ولعل تاريخ العلاقات بين البلدين يُعدّ برهانًا واضحًا على الواقعية السّياسية التي حكمت هذه العلاقة طيلة عقود طويلة، فبُعَيْد التوتُّر الحاد بين الدولتين عام 1998م، والذي كاد أن ينتهي بصدام عسكري مباشر شهدت العلاقات بينهما ازدهارًا واضحًا طيلة أكثر من عقد، وكانت آنذاك توصف بالعلاقات الإستراتيجية، ولاحقًا عادت للتوتُّر وللقطيعة السّياسية وللصدام العسكري غير المباشر، ودخول القوّات التُّركية مساحات من الشَّمال السّوري، وهذا الأمر ووفقًا للواقعية السّياسية لا يُعدّ أمرًا محتومًا، ففي ظل التغيُّر السريع الذي تشهده خريطة التّحالُفات الإقليمية والدولية؛ فإن العداوة الحالية بين الدولتين قد تنتهي أو قد تنتقل لمرحلة الصِّدام المباشر، وهذا الأمر مرهون بعدّة عوامل؛ أهمّها المآلات التي ستنتهي إليها الأزمة السّورية، إضافةً لاحتمال تغيُّر التّحالُفات الإقليمية وتغيُّر موقف الدّول الكبرى من الأزمة السّورية، لا سيَّما روسيا والولايات المتَّحدة الأمريكية، وفي هذا المبحث

وبعد دراسة موجزة وسريعة لتاريخ العلاقات السّياسية المتذبذبة بين تركيا وسوريا، ودراسة الأسباب الحقيقية التي دفعت تركيا للتدخُّل العسكري في الشَّمال السّوريّ؛ سيتم دراسة وتحليل أثر هذا التّدخُّل على مستقبل العلاقات السّياسية التُّركية السّورية.

مستقبل الأزمة السّورية

يُعدّ تحديد مستقبَل الأزمة السّورية العامل الأكثر أهمية في تحديد مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري كما يُؤثِّر وبشكلٍ مباشر على مستقبل العلاقة بين الدولتين سواء بناحية التّصعيد في التوتُّر أو الانتقال إلى عودة العلاقات السّياسية والدبلوماسية، فالوجود العسكري التُّركي يُعدّ العامل الأكثر أهمية في تحديد مستقبل العلاقة بين الدولتين، ومن جهة أخرى فإن مستقبل الأزمة السّورية يؤثِّر هو الآخر في الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري، لذلك فإن الوعي الدقيق لهذه العلاقة السببية بين العوامل الثلاث المذكورة يُشكِّل أهمية بالغة لناحية تحديد مستقبل منطقة الشرق الأوسط بالكامل، وفي المخطط التّالي توضيح لطبيعة العلاقة بين هذه العوامل.



الشكل 1.1: العلاقة بين عوامل (الأزمة السّورية والوجود العسكري ومستقبل العلاقات التُّركية السّورية)، المصدر: من إعداد الباحث

فمن الشكل أعلاه يتَّضح أن بداية العلاقة السَّببية تبدأ من نقطة مستقبل الأزمة السّورية والتي من شأنها تحديد مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري لناحية استمراره أو توسُّعه أو انتهائه، والذي بدوره يرسم مستقبل العلاقة السّياسية بين الدولتين، ولدراسة هذه العلاقة بشكل مُعمَّق ووفقًا للمنهجية البحثية المقترحة في مقدّمة هذه الدراسة سيقوم الباحث بدراسة الاحتمالات المتوقَّعة للأزمة السّورية وتحديد واقع الوجود العسكري التُّركي في ضوء هذه الاحتمالات، وأثر هذا الأمر على العلاقات السّياسية بين الدولتين.

احتمالات الأزمة السّورية

على الرغم من تراجع حدّة المعارك في سوريا إلّا أن التّعقيد السياسي ما يزال سائدًا بشكلٍ واضح، وهو ما يترجم بصعوبة إحداث أي خَرْق سياسي في الجهود الدبلوماسية السّاعية لإيجاد حل سياسي لها، وهو ما يسبِّب ضبابية شكل الدولة السّورية المستقبلي وطبيعة الحُكْم فيها، إضافةً لضبابية دور القوى السّياسية والعسكرية الفاعلة على الأرض حاليًا، فهل ستنتهي الأزمة بسيطرة فريق سياسي وإقصاء للآخرين، أم حكومة توافقية أم تقسيم للبلاد؟، كل هذه الأسئلة قد لا يكون بالإمكان الإجابة عنها حاليًا، ولكن بالإمكان وَضْع مصفوفة احتمالات تحاكي الحلول الممكنة، وفيما يلي تبيان لهذه المصفوفة.

الاحتمال	الوصف
انتصار الحكومة السّورية	في هذا الاحتمال ستسيطر قوّات الحكومة السّورية على كامل الجغرافيا السّورية؛ مع تراجع واضح للثّقل السياسي والعسكري لقوات المعارضة وقوات «قسد».
حكومة وطنية توافقية	في هذا الاحتمال ستتشكّل حكومة وطنية تضم ممثلين عن كل الأطياف السّياسية، وقد يكون التمثيل بها يتناسب مع الثّقل السّياسي أو الجغرافي.
تقسيم سوريا	في هذا الاحتمال سيتم تقسيم سوريا لعدّة دول، وقد يكون التقسيم تبعًا للتوزيع الجغرافي الحالي للقوى المتصارعة، أو وفقًا للتوزع الجغرافي لحظة التقسيم.
انتصار قوى المعارضة	في هذا الاحتمال ستسيطر قوَى المعارضة على الحُكْم في سوريا، مع تراجع للثّقل السّياسي والعسكري لقوات النظام وقوات «قسد»، وإن كان هذا الاحتمال أكثر الاحتمالات صعوبةً في التحقيق في ظل الظروف الحالية.

جدول 0.1: مصفوفة احتمالات الأزمة السّورية، المصدر: من إعداد الباحث.

تؤثّر مصفوفة الاحتمالات السّابقة الخاصّة بمستقبل الأزمة السّورية على مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري، والذي بدوره -وكما أسلفنا- يؤثّر على مستقبل العلاقات التُّركية السّورية، وهذا الأمر ينسجم وبشكلٍ مباشر مع جوهر منهج الواقعية السّياسية، ولتوضيح العلاقة السّببية بين احتمالات الأزمة السّورية والوجود العسكري التُّركي في سوريا سنبيّن فيما يلي مصفوفة احتمالات مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري استنادًا على مصفوفة احتمالات الأزمة السّورية.

الاحتمال	الوصف
انتصار الحكومة السّورية	انتهاء الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري.
حكومة وطنية توافقية	انتهاء الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري.
تقسيم سوريا	استمرار الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري.
انتصار قوى المعارضة	استمرار الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري.

جدول 3.2: مصفوفة احتمالات مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشّمال السّوري، المصدر: من إعداد الباحث.

وفقًا للمصفوفة أعلاه فإن مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري مرهون بمستقبل الأزمة السّورية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العديد من العوامل تلعب دورًا مباشرًا أو غير مباشر في تحديد مستقبل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري، كطبيعة التحالفات السّياسية في المنطقة، إضافةً لموقف القوى الإقليمية وغيرها من العوامل، ولكن ولضرورة البحث العلمي ولصعوبة دراسة أثر كُل العوامل مجتمعةً تم استبعاد أثر كل العوامل السّابقة، والإبقاء على الأثر النّاجم عن مستقبَل الأزمة السّورية.

مستقبل العلاقات التُّركية السّورية

إن أثر مستقبَل الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري يُؤثِّر بشكلٍ مباشر على طبيعة العلاقة السّياسية بين الدولتين، وهنا تظهر أهمية العامل الكردي، وموقعه في أيّ حلّ سياسي مستقبلي، فالعلاقات التُّركية السّورية يمكن أن تعود لطبيعتها أو على الأقل أن تتحسَّن في ظل انتصار الحكومة السّورية أو في ظل حكومة توافقية في حال تم تحييد الخطر الكردي عن تركيا، وفي حال لم يتم مَنْح الأكراد امتيازات سياسية أو عسكرية تُمكِّن الأحزاب الكردية من تشكيل تهديد حقيقي على الدولة التُّركية، أو تتمكن من تقديم دعم حقيقي سياسي أو عسكري لحزب العُمّال الكردستاني.

وفقًا لمنهجية الواقعية السّياسية والتي على ما يبدو أن الحكومة التُّركية تعتمد عليه بشكل رئيس في بناء قراراتها السّياسية والعسكرية، فإنه وفي حال استمرار الأزمة السّورية أو انتهائها بتفكيك وتقسيم الدولة؛ ستقوم تركيا بالإبقاء على قوّاتها داخل سوريا لضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ومن جهة أخرى فإن التوصُّل لحلّ سياسي للأزمة السّورية قد يدفع الحكومة التُّركية لسحب قواتها من الشَّمال السّوري، وذلك أيضًا لضمان مصالحها الإستراتيجية في سوريا وفي المنطقة، فالإبقاء على القوات التُّركية داخل سوريا من شأنه عرقلة بناء علاقات

جيِّدة بين الدولتين، وهذا الأمر لن يُطبّق في حال انتصار المعارضة السّورية، وهو أمر مستبعَد في ظل الظروف الداخلية والخارجية السّورية.

من جهة أخرى، فإنَّه في ظل تنامي التوتر بين تركيا وبعض الدول العربية كمصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والتي من المتوقَّع أن تشكِّل جبهةً سياسية للضغط على تركيا للخروج من سوريا، وانطلاقًا من أهمية موقع سوريا كممر تجاري ومَعْبَر إستراتيجي لتركيا إلى العالم العربي، والتي تعتقد تركيا بأنَّه في ظل تعثُّر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبيّ؛ فإن العمق العربي والإسلامي يُعدّ بديلًا عن العمق الأوروبي، إضافةً لكون البلقان والقوقاز مناطق محفوفة بالمخاطر الإستراتيجية لانتشار النفوذ التُّركيّ؛ استنادًا على كل هذه المعطيات السابقة؛ فإنه ووفقًا لمنهجية الواقعية السّياسية فإنَّه وفي حال انتهاء الأزمة السّورية، وتحييد الخطر الكردي عن تركيا؛ فإن الأخيرة ستلجأ لعدم تصعيد التوتُّر مع كبرى الدّول العربية لا سيَّما مصر والمملكة العربية السعودية، وفي ذات الوقت تُعدّ العلاقات مع سوريا ضرورية للدُّخول إلى العالَم العربي، وبناءً على كل ما سبق يمكن القول بأن الانسحاب العسكري من سوريا يُشكِّل مصلحةً إستراتيجية لها، ويُعدّ مدخلًا لاستعادة العُمْق العربي والإسلامي لتركيا.

خُلاصة واستنتاجات

بعد المُقارَبة التحليلية في سياق هذه الوَرَقة لأثر التّدخُّل العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري على مستقبل العلاقات بين الدولتين التُّركية والسّورية، يمكن القول بأن الوَرَقة خلصت للاستنتاجات التالية:

1. صِحّة الفرضية الثالثة في الدّراسة والمُتمثِّلة بـ "يُؤثِّر مستقبل الأزمة السّورية على مستقبل العلاقة بين تركيا وسوريا".

2. تتأثر الفرضيّات الأولى والثانية والثّالثة بشكلٍ مباشر بالمُتَغيّر الوسيط والمُتَمَثِّل بمستقبل الأزمة السّورية، لذلك فإن صِحّة فرضية العدم أو الفرضية البديلة مرهون بشكلٍ مباشر بقيمة الوسيط.

3. سيستمر الوجود العسكري التُّركي في الشَّمال السّوري في حالتين اثنتين، هما:

أ-تفكُّك الدولة السّورية وتقسيمها.

ب-انتصار المعارضة السّورية واستلامها الحُكْم في سوريا.

4. سينتهي الوجود العسكري التُّركي في حال تحييد الخطر الكردي عن الحدود التُّركية.

قائمة المراجع

1. Akmehmet, Hande. The Costs of Turkey's Foreign Policy in Syria, Atlantic council, November 30, 2015, on site: https://cutt.us/2NmrR

2. Itzchakov, Doron. Turkey's Invasion of Syrian Kurdistan as Seen from Tehran. BESA Center Perspectives, No. 1,321, October 25, 2019, on site: https://cutt.us/RytD0

3. Fisuno□lu, Ali. Refugees and Elections: The Effects of Syrians on Voting Behavior in Turkey. International migration, Volume57, Issue2 April 2019, p 305.

4. Istanbul Ataturk airport attack: 41 dead and more than 230 hurt. BBC, 29 June 2016, on site: https://cutt.us/algjR

5. Francesco, Siccardi. How Syria Changed Turkey's Foreign Policy. Carnegie Europe. Septemper 20201. On site: https://cutt.us/BJHQq

6. Orton, Kyle. The Secular Foreign Fighters of the West in Syria. SETA Foundation. Vol. 20, No. 3 Summer 2018, p 161.

7. Syria war: Alarm after 33 Turkish soldiers killed in attack in Idlib. BBC. 20 February 2020, on site: https://cutt.us/CgDZ8

8. Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. Brutish library, London, second published 2012, p5.

9. Teitelbaum, Joshua. Sharif Husayn ibn Ali and the Hashemite Vision of the Post-Ottoman Order: From Chieftaincy to Suzerainty. Middle Eastern Studies. Vol. 34, No. 1 Jan., 1998, p 112.

10. Turkish intelligence helped ship arms to Syrian Islamist rebel areas. Reuters, 21 May 2015, on site: https://cutt.us/k0e3D

11. Yesiltas, Murat. NEIGHBORING A CIVIL WAR TURKEY'S BORDER SECURITY WITH SYRIA. Turkuvaz matbaacilik Yayincilik. 2015, p 15.

12. Yesilbursa, Behcet. The Baghdad pact. Anglo-American defense policies. Frank cass. 2005, p 9.